كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الإجابة النموذجية في امتحان مقياس الاقتصاد السياسي– السنة الأولى ليسانس جذع مشترك 2024/ 2025 (كل المجموعات)

أجب بوضوح عن الأسئلة التالية:

الجواب الأول (08 نقط) :

- **تعريف علم الاقتصاد السياسي (04 نقط):** يقصد به بأنه ذلك العلم الذي يهتم الذي يهتم بالحياة الاقتصادية للمجتمعات البشرية بما يتخللها من تفاعلات مستمرة بين مكوناته المختلفة في إطار العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات المقدمة لتلبية مختلف احتياجاتهم ، وعلى النحوالذي يضمن لنا دوما حسن استغلال الموارد ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة لتحقيق أقصى الغايات وتلبية أكبر إشباع .
- **علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم القانون (04 نقط) :** إن العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وعلم القانون هي علاقة وطيدة جدا لدرجة يستحيل فيها أن نفصل بين العلمين وفي ظل تزايد وتنامي دور القانون كأداة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، إذ يمثل القانون الإطار التنظيمي للجماعات البشرية ، ونظرا لأهمية الجانب الاقتصادي في حياة الأفراد والمجتمعات ، فقد وضعت تشريعات تنظم المعاملات الاقتصادية مثل : القانون الاقتصادي ، القانون التجاري ، قانون الاستثمار ، قانون المحروقات ، قانون المالية ...إلخ ، ومن ثم فإن أي تصرف اقتصادي في المجتمع لابد أن يراعي هذه القوانين ، أي لا بد أن يكون الاقتصادي على علم بها ليكون نشاطها في إطارها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وجب على رجل القانون أو المشرع أن تكون لديه معرفة اقتصادية حتى تكون القوانين التي يتم تشريعها منسجمة مع الواقع المعاش و إلا جاءت القواعد القانونية مفرغة من مضمونها ، ومن هنا فإنه لا يمكن أن نستغرب من ظهور فرع من فروع القانون أطلق على تسميته (**القانون الاقتصادي**) .

أما عن أوجه الإختلاف بين علم الاقتصاد وعلم القانون فتتلخص في كون أن لكل علم أدواته الخاصة التي يستعملها في فهم مختلف المتغيرات التي يتناولها ، فلعلم الاقتصاد السياسي أدوات خاصة ينفرد بها في التحليل وقياس النتائج المحققة ، كما يستخدم مصطلحات اقتصادية بحتة في التحليل مثل : المنفعة الحدية ، الموارد الاقتصادية ، الاستهلاك ، الحاجات الاقتصادية ، الإدخار ، الندرة ، المشكلة الاقتصادية ، التكلفة ...إلخ ، في حين نجد أن علم القانون يتميز بمجموعة من الأدوات والمصطلحات نذكر منها : الدعوى القضائية ، الخصومة القضائية ، محضر التبليغ ، المدعى والمدعى عليه ، الموثق ، الوكيل ، الجاني ، المجني عليه ، المشرع ، الجرائم ، جلسة المحاكمة ، الحكم ، القرار القضائي ، الطعون القضائية ، الدفوع ...إلخ ، وهكذا فإن لكل علم لغته و أدواته التي يتم من خلالها تناول ونقل معارفه ، فاللغة الاقتصادية لغة متخصصة وتقنية تعتمد على الأرقام والإحصائيات والبيانات ، في حين نجد أن اللغة القانونية لغة متخصصة مستقاة من القانون كعلم نظري ، فهي ترجمة كلية للظواهر والوقائع القانونية بلغة خاصة تميز علم القانون على باقي العلوم .

الجواب الثاني (06 نقط) :

يمكن للتخصيص أن يكون حلاً للمشكلة الاقتصادية من خلال كون المشكلة الاقتصادية تتميز بصفة العمومية أي أنها تتصف بالعمومية ، فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات المتقدمة منها أو المتخلفة ، فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أسبابها ولا في عناصرها من مجتمع لآخر ، حيث تتفق في كونها تنشأ نتيجة محدودية الموارد من جهة ولا نهائية الحاجات الإنسانية من جهة أخرى ، **وهو ما يقودنا إلى أسلوب التخصيص كحل لها ، حيث يقصد به : " عملية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة بين الأغراض أو الحاجات المتعددة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع "** ، ويتم التخصيص باستغلال الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات من أجل تحقيق أقصى الغايات و أكبر قدر

ممكن من الإشباع لحاجاتنا اللامحدودة التي تم اختيارها ، كما أن التخصيص قد نجده حتى في وجود الوفرة لأن الحاجة الواحدة قد يتم إشباعها بأثر من مورد واحد ، فمن يرغب في الطعام على سبيل المثال لديه اختيارات متعددة لأصناف الطعام التي تلبي هذه الحاجة ، وعليه ينبغي الاختيار من هذه البدائل المتعددة ذات الاستعمالات البديلة والمتنافسة .

الجواب الثالث (06 نقط) :

جاءت المدرسة المركنتيلية أو التجارية (مدرسة تدعوا إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق المصلحة العامة) على أنقاض النظام الإقطاعي المغلق و تماشيا مع نشأة الدولة الحديثة كتنظيم سياسي واقتصادي و كأداة لحماية الطبقة التجارية والحرفية من الإقطاعيين الذين كانوا يفرضون عليهم الضرائب لممارسة نشاطهم التجاري ، وكمقدمة كذلك لميلاد الفكر الرأسمالي الليبيرالي ، ويشجع التجاريين على الإحتكار والتحكم في الأسعار والمنتجات ، وبهذا فإنهم موقفهم يعد سلبيا جدا اتجاه المنافسة بين الدول ، لأن المنافسة تقلل من حظوظ الدولة في الحصول على المعادن النفيسة ، ولهذا فإن الدولة تسعى دائما إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري ، وهذا بزيادة الصادرات والتقليل من الواردات ، كما يدعوا التجاريين إلى تدخل الدولة في النشاط التجاري للاحتفاظ بالمعادن النفيسة واقتناء أكبر قدر منها لزيادة قوتها بغية تحقيق فائض في الميزان التجاري (قوة الدولة تقاس بما تمتلكه من معادن نفيسة متجاهلين جميع العوامل الأخرى) ، حيث تمحور الفكر التجاري حول البحث عن مصادر ثروة الدولة وقوتها الاقتصادية ، واعتبروا أن الثروة الوطنية تتحدد في المعدن الثمين من الذهب والفضة ، وبالتالي فإن مهمة الدولة الرئيسية هي بذل الجهود اللازمة لزيادة احتياطي الذهب والفضة ، ومن ثم وجب أن يتم استهداف كيفية إثراء الدولة عن طريق المعادن الثمينة ، فالمعادن الثمينة عندهم مصدر للثروة ومخزن للقيمة ، فمعيار قياس قوة الدولة وثرائها هو حجم ما تملكه من الذهب والفضة ، لذلك يرون أنه يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة ومنع خروجها من الدولة حتى تحافظ على قوتها ، كما دعا التجاريون إلى زيادة الصادرات وفرض الضرائب على الواردات بهدف زيادة الحصول على المعادن النقدية ومن ثم تحقيق ميزان تجاري رابح ومتوافق ، وعلى الدولة أن تسعى لزيادة الصادرات وخفض الواردات بالنسبة لمستوى معين للنشاط الاقتصادي ، فالنسبة للتجاريين أن : (بيع الضرائب للآخرين يكون دائما أفضل من شراء البضائع من الآخرين) .

فمنفعة الدولة في العادة يكون على حساب خسارة دول أخرى في المجتمع الدولي ، وبما أن صادرات دولة ما هي إلا واردات دولة أخرى والسعي دوما للفائدة الأنانية من خلال ما يسمى (إفقار جاري) ، هذا الأمر الذي عزز أكثر قيام بيئة سادتها ولسنوات طويلة سادتها الحروب والصراعات بين الدول ، ومن هنا فإن الهدف من ثراء الدولة يستدعي اتخاذ سياسات أنانية جدا على حساب الآخرين ، ونتيجة لهذا المبدأ فقد كان للمركنتليين أثر بالغ على العلاقات الدولية ، لأن منطلقها القائل بأن السياسة الاقتصادية الخارجية يجب أن تعكس مصالح الدولة كانت تتلاءم مع الاتجاه نحو التفكير المتمحور حول الدولة القومية والذي كان ظاهرا في ذلك الوقت .

من إعداد : أساتذة المقياس: كامش الطيب/ قروق كريم / تيطراوي عبد الرزاق.